AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University

الإعفاءات الضريبية ودورهما في خلق الفرص الاستثمارية الدولية في العراق بالتطبيق في هيأة ضرائب واسط /هيأة استثمار واسط.

Tax Exemptions and Their Role in Creating International Investment Opportunities in Iraq Wasit Tax Authority / Wasit Investment Authority

سلام حسن عجيل المكصوصي

كلية إدارة الأعمال / جامعة الجنان

@10204211students.jinan.edu.lb

المستخلص:

يهدف البحث إلى دراسة الإعفاءات الضريبية وتحليل دورها في تشجيع عملية جذب رؤوس الأموال المستثمرّة، وتوجيهها نحو تعزيز عملية التنمية الاقتصادية للبلد، وذلك من خلال: تخفيض الإعفاءات الضريبية، وتفعيل الاستثمار الاجنبي، وتوفير مناخ استثماري من خلال القوانين والتشريعات الداعمة لعملية الجذب الاستثماري. استعملت الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي والاستبانة كأداة بحث. ومن أبرز نتائج الدراسة التي توصّل إليها الباحث أنّ التعديلات الواردة في قانون الاستثمار لم تصل إلى مستوى من النضوج يجعلها تتجاوز على ما ورد من سلبيات في قانون الاستثمار رقم (١٣) لعام ٢٠٠٦. كما يسهم الاستثمار الاجنبي المباشر في تحفيز القطاعات الاقتصادية وتنشيطها. كذلك يُسهم الاستثمار المباشر في زيادة الدخل القومي، ومن ثَمّ زيادة نصيب الفرد من الدخل، وتحقّيق الرفاهية الاقتصادية للبلد. إنّ عدم توفّر الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي في العراق، وكذلك دمار البنى التحتية فيه نتيجة لما مَرّ به البلد من ظروف صعبة بسبب الحروب أدّى إلى تعطيل جذب الاستثمارات إليه، لذلك لابُدّ من توفير الأمن في البلد وتطوير البنى التحتية فيه؛ لجذب المستثمرين الأجانب، وضمان حقّوقهم، وتوفير الحوافز لهم.

ABSTRACT

The investment climate is the real vessel for economic life, and thus developing countries realized the need to create a suitable climate for investment in terms of searching for the necessary solutions to the obstacles that prevent this from happening, and the Iraqi economy shares with those countries many links, especially economic ones, so the politics in Iraq are facing A number of challenges, foremost of which is the legal legislation that guarantees the legitimate right to invest in Iraq.

This study attempts to highlight the most important guarantees and legal incentives granted by the Iraqi Investment Law No. (13) for the year 2006 to attract foreign investors to Iraq as well as stimulate local investors in it. By creating an environment conducive to investment and guaranteeing the rights of investors.

المقدّمة:

في ظلّ التغيّرات والتحوّلات التي شهدها العالم وفي مقدّمتها العولمة والمؤسّسات التي تروّج لها، أصبح هناك تغييرٌ كبيرٌ في خلق الاستراتيجيات الملائمة للتنمية الاقتصادية وللدول العربية على وجه الخصوص. و من هنا أخذت هذه الدول تطمح لخلق بيئة استثمارية ملائمة لجذب الاستثمارات بأنواعها كُلّها سواء أكانت أجنبية أم محلّية لتكون وسيلتها الأساس على طريق التنمية الاقتصادية، ممّا يؤكّد الدور الرائد للاستثمار بوصفه أحد القنوات الرئيسة التي يتدفّق من خلالها رأس المال والخبرة والتقنيات الحديثة. ولكي يتحقّق هذا الأمر لابُدّ من وجود تشريعات قانونية تخلق ظروف الثقة والطمأنينة لدى المستثمر الاجنبي؛ لتحفيزه على الاستثمار في تلك البلدان. وتحظى قضية الإعفاءات الضريبية باهتمام متزايد في الأنّظمة الضريبية جميعها، ويأخذ هذا الاهتمام أساليب عدّة ، منها الاتجاه الذي يرى أنّ لها دورا مهمًّا في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة المصحوبة بتدفّق رأسمالي كبير، وبالتقنية العالية والأيدي العاملة الماهرة. والاتّجاه الآخر يرى في الإعفاءات الضريبية هدرًا للموارد الضريبية، كان يمكن الاستفادة منها في تعزيز الموازنة العامّة، وكلا الاتّجاهين يقدّم ما يدعم وجهة نظره. إنّ تخفيض الضرائب يُعدُّ من العوامل التي تشجّع على جذب الاستثمارات المالية؛ لذلك لابُدّ من توفير مناخ استثماري ضروري لغرض جذب الاستثمارات في البلد وتشريع قوانين وتقديم الأدلة. تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على أهمّ الضمانات والحوافز القانونية التي يمنحها قانون الاستثمار العراقي رقم (13) لسنه 2006 لجذب المستثمرين الأجانب للعراق، وكذلك تحفيز المستثمرين المحلّيين فيه. من خلال حقيقة أنّ مناخ الاستثمار هو الوعاء الحقّيقي للحياة الاقتصادية، وبذلك أدركت الدول النامية ضرورة تهيئة المناخ الملائم للاستثمار، إذْ إنّ البحث يدرس الحلول اللازمة للمعوّقات التي تحول دون قيام ذلك، والاقتصاد العراقي يشترك مع تلك الدول بكثير من الروابط ولا سيّما الاقتصادية منها، لذلك فإنّ السياسة في العراق تواجه جملة من التحدّيات في مقدّمتها التشريعات القانونية التي تضمّن الحقّ الشرعي للاستثمار في العراق للمستثمر الاجنبي لغرض اطمئنانه لتلك التشريعات.

الإطار العام المنهجي

أوّلاً: مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في عزوف المستثمرين عن الاستثمار في المجالات التي يكون فيها للضرائب تأثير سلبي على استثماراتهم أو على عوائدهم، وهذه السلبية متأتية من: ارتفاع نسب فرض الضرائب، وعدم وجود إعفاءات ضريبية للتشجيع أو التحفيز على الاستثمار من ناحية، ومن ناحية أخرى عدم استقرار الوضع الأمني في العراق، ممّا يثير مخاوف المستثمر من خسارة أمواله أو استثماره في البلد المعني. والتساؤل هنا:

- هل الضرائب تعيق الاستثمار في العراق أم لا؟

- إنَّ الإعفاءات والتخفيضات التي أُجريت على المُعدّلات الضريبية تجعل القارئ يعتقد أنَّ الضرائب تُشكل عائقا للاستثمار الخارجي في العِراق، وأنَّ منح هذهِ الإعفاءات و توفّر المناخ الاستثماري الملائم يجـــــــــذب الاستثمار الخارجـي. فإلى أيّ مدى يكون هذا الاعتقاد صحيّحاَ، وكيف يمكن إثبات ذلكَ؟

ثانياً: أهداف البحث Research goals

يهدف البحث إلى:

1- دراسة دور الإعفاءات الضريبة وتحليله في تشجيع عملية جذب رؤوس الأموال المستثمرّة، وتوجيهها نحو تعزيز عملية التنمية الاقتصادية للبلد، وذلك من خلال تخفيض الإعفاءات الضريبة.
2- تفعيل الاستثمار الاجنبي، وتوفير مناخ استثماري من خلال القوانين والتشريعات الداعمة لعملية الجذب الاستثماري.

ثالثاً: أهمّية البحث

تبرز أهمّية البحث لما للإعفاءات الضريبية من دور مهمّ في جذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة التي يتطلّبها الوضع الراهن في العراق من: البحث عن السبل الكفيلة بتنمية النشاط الاقتصادي وتطوّرهِ، وإيجاد فرص عمل للكثير من العاطلين الذين تحوّلوا إلى مستهلكين فقط وليس لهم أيّ دور يُذكرُ في تنشيط الاقتصاد الوطني، والحاجة الماسة إلى رؤوس الأموال التي تتطلّبها عملية التغيير في المجالات جميعها، والتي من أهمّها البنى التحتية.

ويرى الباحث أنّ من إحدى الوسائل المهمّة لعملية جذب رؤوس الأموال للاستثمارات المُخطّط لها مسبقاً هي الإعفاءات الضريبية، وتقليل نسب الضرائب التي من البديهي أنْ تلعب دورًا كبيرًا ومهمًّا في تشجيع هذه الاستثمارات وفق المتطلّبات الحقّيقية، التي بدورها تُسهمُ في البناء والتطوّر وتحقّيق التنمية الاقتصادية منها، إنْ وُجِدَ المناخ الاستثماري الضروري لجذب الاستثمار.

رابعاً: فرضية البحث

على ضوء مشكلة البحث وتساؤلاتها والأهداف المحدّدة لها، اعتمد الباحثون على فرضية واحدة؛ لكي نحقّق تنمية اقتصادية في العراق، ويُشكّل فيها الاستثمار الاجنبي جانبًا مهمًّا لابُدّ من وجود الإطار القانوني الذي يرسي أُسسًا تشريعية وقانونية، تعمل على تنظيم النشاط الاقتصادي عامّة وحركة الاستثمار خاصّة، وأنْ يكون هذا التشريع واضحَ المعالم وبعيدًا عن التناقضات القانونية، وما يتضمّنه هذا القانون من إعفاءات ضريبية، وامتيازات لجذب الاستثمار الاجنبي للعراق، وتحفيزه على الاستثمار في أنشطته سواء الاقتصادية أم الاستثمارات وفق المتطلّبات الحقّيقية، والتي بدورها تُسهمُ في البناء والتطوّر وتحقّيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

خامساً: حدود البحث

اعتمد الطالب الباحث في الجانب التطبيقي على البيئة العراقية في هيأة ضرائب واسط / هيأة استثمار واسط.

سادساً: أساليب جمع البحث

1- الجانب النظري استنبط الطالب الباحث هذا الجانب من المراجع والأدبيات العربية والاجنبية المتضمّن مُتغيّرات البحث، فضلا عن الرسائل والأطروحات ، والدراسات التي تناولت الموضوع، وكذلك شبكة (الأنترنيت).

2- الجانب العملي اعتمد الباحث نموّذج استبيان صُمّمَ لمعرفة (الإعفاءات الضريبة ودورها في خلق الفرص الاستثمارية الدولية في العراق بالتطبيق في هيأة ضرائب واسط /هيأة استثمار واسط**).**

المبحث الأوّل: الإطار النظري للإعفاءات الضريبة

المحور الأوّل: مفهوم الإعفاء الضريبي: -

أصبحت الضرائب اليوم تلعب دور مهمّا في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وقد ازدادتْ أهمّية هذه التأثيرات باتّساع دور الدولة، وازدياد تدخّلها وتطوّر مفهوم السياسات المالية، ناهيك عن إنّ الضريبة أصبحت شأنا عالمياً. إنّ الاقتصاد العراقي بطبيعته يتميّز بوفرة موارده الطبيعية والبشرية، وهذا ما يُميّزه عن بقية اقتصاديات الدول النامية، وفي الوقت نفسه يعتمد في تمويل ميزانيته على مورد واحد فقط، وبالدرجة الأولى وهو النفط، وهذا ما يُسمى(الاقتصاد الريعي)، الذي تتميّز به أكثر الدول العربية ولا سيّما دول الخليج. ولمّا كان العراق اليوم يمُرّ بمرحلة تطوّر اقتصادي في ظلّ تزايد الضغوطات الإقليمية والدولية المحيطة به أصبحتْ الحاجة مُلحّة من أجل دراسة كُلّ خطوة في رسم السياسات الاقتصادية؛ لأنّها سوف ترسم مستقبل العراق، ومنها السياسة الضريبية. ومن الضروري أنْ يلتحقّ العراق بركب التقدّم وضرورة وجذب الاستثمار الاجنبي، عليه لكي يحقّق تنمية اقتصادية من خلال حلّ المشاكل الاقتصادية المتُمثّلة بشكل رئيس بمشكلة البطالة، وأهمّ الخطوات الأساس التي قام بها العراق لجذب الاستثمار الاجنبي هو إصداره لقانون رقم (13) لسنه 2009، وما تضمّنه هذا القانون من حوافز كالإعفاءات الضريبية لبعض الاستثمارات، ودور تلك الإعفاءات في تشجيع الاستثمار الاجنبي في العراق. ولمّا كان العراق يتمتّع بانخفاض في الضرائب بنسبة (15%) مقارنة بالدول الأخرى فإنّه يمنح إعفاءات ضريبيّة واسعة تُسهمُ في تخفيض الأعباء على المستثمر، ومن ثَمّ تزداد أرباحه الصافية من جانب، ويحقّق تنمية في الدولة التي يستثمر فيها من جانب آخر(علي ،2013).

ويقصد بالإعفاء الضريبي Tax exemption: أحد أنواع المزايا الضريبية التي تُعرّف بأنّها " نظام يُصمّم في إطار السياسة المالية للدولة بهدف تشجيع الادّخار أو الاستثمار على نحو يؤدّي إلى نموّ الإنتاجية القومية وزيادة المقدرة التكليفية للاقتصاد، وزيادة الدخل القومي نتيجة قيام المشروعات الجديدة أو التوسّع في المشروعات القائمة"، ما يعني تحقّيق تنمية اقتصادية في البلد. ويتُمّ تعريفه أيضا بأنّه استثناء للنظام الضريبي العام لتقليل العبء الضريبي على مشروع لتشجيع الاستثمار في مشروع معين أو قطاع معين. هناك أنواع عديدة من هذه الحوافز ، فضلا عن الإعفاء الضريبي ، هناك: أنظمة تخفيض ضريبي، وأنظمة ضريبية مؤجّلة، وأنظمة تثبيت ضريبي، وأنظمة ترحيل الخسائر، وأنظمة الاستهلاك المعجل، وأنظمة المساعدّة الاستثمارية، وأنظمة استرداد الضرائب، وأنظمة مُعدّل الضريبة التمييزية (القانون الضريبي الإعفاءات الضريبية).

الإعفاء الضريبي: وهو إعفاء تمنحه الدولة من الضرائب كُلّها أو جزء منها التي تفرضها الدولة. يتُمّ توفير هذا الإعفاء الضريبي للأفراد أو المُنظّمات التي تندرج ضمن الفئات التي تريد الحكومة تشجيعها اقتصاديا، مثل المؤسّسات الخيرية. عادة ما تهدف الإعفاءات الضريبية إلى تخفيف العبء الضريبي المفروض على شرائح معيّنة من المجتمع بهدف العدالة أو تسهيل نوع من النشاط الاقتصادي عن طريق تخفيف العبء الضريبي المفروض على هذه المُنظّمات والأفراد إلى عوامل إغراء للمستثمرين الأجانب المشاركين في هذا النشاط ، والدولة التي تمنح إعفاء ضريبيا واسعا تهدف إلى تشجيع المستثمرين على الاستثمار في ذلك البلد.

ليس من السهل جذب الاستثمارات الاجنبية إلى العراق؛ وذلك للأسباب الآتية (السامرائي،2006):

١ - **المستثمر:** يعتمد على قراره بالاستثمار في البلاد لموازنة الفوائد المتوقّعة مع المخاطر التي قد يتعرّض لها، وهذا التوازن يقوم على مقدار الحوافز ومدى تمتّع العراق بالاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي.

٢- **الظرف الأمني الذي يعاني منه العراق**: إنّ ضعف الأمن الداخلي في العراق أدّى إلى انخفاض حجم تدفّقات الاستثمار الاجنبي مقارنة بالدول الأخرى، على الرغم من الإعفاءات الضريبية الكثيرة ، فأصبحت غير قادرة على جذب الاستثمار الاجنبي فيها. وتُعدّ الإعفاءات الضريبية التي تمنحها الدولة حافزا لجذب المستثمرين الأجانب.

المحور الثاني: هدف الدولة وغايتها من منح الإعفاءات الضريبية:

تُعدُّ الإعفاءات الضريبية عامل جذب للمستثمر الخارجي؛ لأنّه يكون غالبا من القطاع الخاصّ الذي يسعي لتحقّيق الأرباح دوماً. ولمّا كانت الضريبة تُمثّل اقتطاعًا ماليًّا من أرباحه فإنّ الإعفاءات التي تقدّمها الدولة للمستثمر سوف تزيد أرباحه المتوقّعة، وتشجّعه على الاستثمار في العراق؛ وذلك لأنّ نسبة الضرائب فيه منخفضة جداً، وهي (15%). و نلاحظ توسّع المُشرّع العراقي في الإعفاءات بهدف القضاء على التأثير السلبي للضرائب اقتصادياً واجتماعياً(الحديثي وحسن،2013)

1- إنّ الضرائب ليست جزءا لا يتجزّأ من الدخل العام للدولة ، إذْ إنّ مساهمتها في الميزانية العامّة لا تزال حوالي (8٪) سنويا. من ثَمَّ ، فإنّ إعفاء المستثمرين الأجانب لا يُشكّل انخفاضا كبيرا في الدخل العام، ولا يؤثّر سلبا على تمويل الميزانية العامّة؛ لأنّ العراق بلدٌ مؤجّرٌ، ويعتمد في دخله على إنتاج النفط الخام وتصديره.
2- تأثير الإيرادات الضريبية ، التي ارتفعت أسعارها بشكل مستمرّ منذ عام 2004 وحتى عام 2008 ، زاد من يقين المشرّعين بأنّ الإعفاءات الضريبية الممنوحة للمستثمرين الأجانب لن تؤثّر سلبا على الاقتصاد العراقي.
3- العراق بلد يعاني من نقص كبير في الاستثمار الاجنبي ، ولا سيّما الجوانب الجذابة للبنية التحتية، لذا فإنّ الإعفاء الضريبي هو أعلى امتياز يمكن تقديمه للمستثمرين الأجانب خلال هذه المدّة.

إنّ ظهور بعض الآراء التي تعارض فكرة منح إعفاء واسع للمستثمرين الأجانب في العراق وفقا للمبررات الآتية: منح إعفاء واسع للمستثمرين الأجانب في العراق لا يعني أنّ مصالح المستثمر لن تخضع لهذه الضرائب في وطنه ، إذْ أنّ الإعفاء الأحادي لا يُشجّع الاستثمار الاجنبي ، وإنّ بلاده أو مؤسّسته الدائمة ستُعفى من الدخل المكتسب من الاستثمارات في العراق. ليس في مصلحة المستثمرين إذا لم يتلقوا ذلك.

يُلاحظ أنّ كثرة منح الإعفاءات الضريبية في العراق تؤثّر سلباً في تطبيق القانون الضريبي، ويفسح المجال أمام التهرّب الضريبي، ويفتح المجال للتحايل على تنفيذ القانون في حالة عدم وجود رقابة قوية.

المحور الثالث: أنواع الإعفاءات الضريبية: -

تتمثّل الإعفاءات الضريبية بالآتي (نور،2002):

1- **الإعفاءات الاجتماعية**: وتتمثّل بالإعفاءات التي تُمنحُ للسلطات المحلّية والنقابات والجمعيات الخيرية أو الدينية أو الثقافية التي لا تهدف إلى تحقّيق ربح، وتُمنحُ للأفراد بسبب حالات اجتماعية.

2- **الإعفاءات السياسية** : ويهدف إلى تعزيز العلاقات السياسية والعلاقات مع الدول الأخرى ، وإذا أدّى ذلك إلى استنزاف معظم دخلها وعوائدها، فقد يهدف إلى منع الازدواج الضريبي، الذي يُعدُّ عبئا ماليا ثقيلا على المستثمرين الأجانب، ممّا يضع عقبات أمام نقل رأس المال من دولة إلى أخرى وفقا لمتطلّبات الأزمة الاقتصادية ، والتي تتلاقى بموجبها هذه الظاهرة الاقتصادية القانونية.

ممّا سبق يتبيّن بأنّ هذه الإعفاءات تهدف إلى تشجيع الاستثمار، واستقطاب رؤوس الأموال الاجنبية، وتشجيع استثماراتها في المشروعات الاقتصادية في العراق.

وتشمل هذه الإعفاءات دخل الأراضي الزراعية وتربية المواشي وغيرها، بهدف زيادة الثروة الحيوانية والنباتية وتنميتها وتطويرها بهدف الوصول إلى الاكتفاء.

- الفوائد التي يحصل عليها الأفراد والشركات على ودائعهم لدى البنوك والشركات المالية المرخّصة.
- الدخل المعلى بموجب قانون تشجيع الاستثمار واتّفاقيات تشجيع الاستثمار.
- الدخول الناتجة عن الامتيازات التي تمنحها الدولة.
- قد يكون هذا الإعفاء مؤبّداً يستفيد منه النشاط طوال حياته، أو قد يكون مؤقتاً يحدّدُ بمُدّة زمنية معيّنة وينتهي بانتهائها. وقد يكون الإعفاء كاملًا أو جزئيّا، فالمشروع يستفيد من الإعفاء الكامل الذي قد يَنصَبُّ على الجزء الخاضع للضريبة. وقد يُقسم على قسمين بحيث يستفيد المشروع من إعفاء كامل في قسم، وإعفاء جزئي في القسم الآخر.
- إعفاء يمنح حسب الموقع الجغرافي للمشروع : يمنح لمشروع يقع في منطقة معيّنة، أو موقع جغرافي ضمن بلد يكون له قوانين والتزامات خاصّة بها، والهدف من إنشاء هذه المشاريع تشجيع المستثمرين المحلّيين والأجانب على الاستثمار في هذه المنطقة، إذْ تعمل هذه المناطق على إزالة العوائق التي تواجه حركة عناصر الإنتاج والمنتج النهائي من بلد لآخر، وتتّسم هذه المناطق بمزايا وإعفاءات مستقرّة، وكذلك المناطق الحرّة التي لا تخضع لإجراءات جمركيه كباقي الأقاليم في الدولة، ولا تخضع لضريبة أو قانون، والهدف منها: تحرير التجّارة الدولية، وزيادة حركة الاستثمار الدولي من أجل التصدير، وجذب الشركات متعدّدة الجنسيات.
- وكذلك المناطق النائية والمناطق العمرانية الجديدة، التي تكون بحاجة لتدخّل المشرع لإعمارها ومنحها امتيازات لتشجيع الاستثمار وجلبه لها.
- قد ينصبّ الإعفاء على الضرائب المباشرة: كضرائب الدخل والإعفاء من الضرائب على أرباح الشركات لبعض النشاطات أو بعض الشركات المساهمة والهدف منه تشجيع الادّخار.

ـ أو قد ينصبّ على الضرائب غير المباشرة: كالضريبة على الاستهلاك، والضريبة على القيمة المضافة، والضريب الجمركية فمثلاً الإعفاءات على استيراد بعض المشروعات الصغيرة أو إعفاء الصادرات من الضريبة الجمركية تشجيعاً

لها على التصدير، أو إعفاء المستورد من آليات الإنتاج ووسائله من الضريبة تشجيعاً للتصنيع المحلّي.[1] (رابح رتيب). أهمّ المشكلات العملية التي يمكن أن تُثار من جرّاء تطبيق الإعفاءات الضريبية الواردة في والمجتمعات العمرانية (القاهرة 1994) قانون الاستثمار(رتيب،1994).

المحور الرابع: التشريعات الضريبة الخاصّة بالإعفاءات الضريبية:

أوّلاً // قانون الاستثمار العراقي رقم (13) لسنة 2006: " إنّ أبرز الخطوات التي تَمّ اتّخاذها لتشجيع الاستثمار في العراق هو صدور قانون الاستثمار رقم 13 لسنه 2006 المنشور في جريدة الوقائع العراقية (4031) في 17/01/2007، والذي تضمّن الحوافز في المادة (15) من القانون المذكور". وشمل هذا القانون:

- "يتمتّع المشروع الحاصل على إجازة استثمار من الهيأة الوطنية للاستثمار بالإعفاء من الضرائب لمدّة عشر سنوات من تأريخ تشغيل المشروع، قابلة للزيادة إلى 15 سنة".
- للهيأة الوطنية للاستثمار زيادة عدد سنوات الإعفاء من الضرائب والرسوم على نحو يتناسب طردياً مع نسبة زيادة مساهمة المستثمر العراقي في المشروع أكثر من (50%).
- وبموجب هذا القانون منحت امتيازات عدّة وإعفاءات ضريبية وهي: إعفاء الموجودات المستوردة للمشروع الاستثماري، وإعفاء قطع الغيار المستوردة للمشروع على أنْ لا تزيد قيمتها عن (20 %).

منح إعفاءات ضريبيّة لأصحاب المؤسّسات السياحية والفنادق، والمؤسّسات الصحّية، والتعليم من رسوم استيراد الاثاث واللوازم لأغراض التنويع والتجديد مرّة كُلّ 4 سنوات في الأقلّ، على أنْ يتُمّ إدخالها في العراق واستعمالها في المشروع خلال 3 سنوات من تأريخ صدور قرار الهيأة بالموافقة (قانون جمهورية العراق/ مجلس الوزراء،2006).

- كذلك يتمتّع المستثمر الاجنبي بمزايا إضافية، أيْ الذين يشاركون المستثمرين العراقيين في المساهمة في رأس مال المشروع بنسبة 50% ، وهو ما يُسهم في دعم المستثمرين العراقيين. الإعفاء من الرسوم والضرائب لمدّة 10 سنوات من بدء تشغيل المشروع قابلة للزيادة إلى 15 سنة، كذلك الأثاث والموجودات اللازمة لتوسيع المشروع.
- وهنا نجد أنّ المشرع العراقي قد اعتمد منح المزيد من الإعفاءات والامتيازات من أجل أنْ يخلق بيئة استثمارية ملائمة للمستثمر الاجنبي، ويسهم في خلق البيئة الملائمة لورود رأس المال والخبرة الاجنبية، التي من المؤمل أنْ تُسهمُ في بناء قاعدّة للبنى التحتية الأساس للاقتصاد العراقي.
- والجدير بالذكر هنا أنّ العراق اليوم يُشكّل بيئة ملائمة للاستثمار، لا سيّما وأنّ هناك تسع محافظات فضلا عن كردستان العراق تعدُّ بيئة آمنة للاستثمار؛ لأنّ هذه المحافظات تتمتّع بالاستقرار والسياسي والأمني.

المبحث الثاني: الاستثمارات الدولية والدور تتبنّاه في عملية التنمية الاقتصادية

المحور الأوّل: مفهوم الاقتصادي للاستثمارات الدولية:

بدأت ظاهرة الاستثمارات الاجنبية تنمو في عالمنا المعاصر، ليس فقط من الناحية الكمّية بل ترافقها تغيّرات جذرية في التنظيم والأهداف والتوجّهات الاستثمارية. ومن وجهة نظر الدول الرأسمالية المتُقدّمة والمُنظّمات والمؤسّسات التابعة لها فإنّ الاستثمارات الاجنبية تُسهمُ في حلّ مشاكل المجتمع الدولي في العصر الحديث، وذلك من خلال محاولة تضييق

الفجوة الأخذة بالاتّساع بين الدول المتُقدّمة والدول النامية، وتحقّيق الاستقرار الاقتصادي وتوسيع التجّارة الخارجية. ففي السنوات الأخيرة أخذت بعض الدول الصناعية المتُقدّمة وعلى رأسها الولايات المتّحدة بإعادة الترويج لفكرة الاستثمار الاجنبي، وذلك للبلدان المتُقدّمة والنامية بوصفها وسيلة لزيادة الكفاءة في تخصيص الموارد العالمية النادرة.

أمّا في العراق :فإنّ تاريخ الاستثمار الاجنبي في العراق لا يتضمّن أيّة منجزات حقّيقية كبيرة تذكر، ومن ثم فإنّ تجربة العراق مع الاستثمارات الاجنبية تعدُّ قاصرة وغير معروفة، لذا فهي بحاجة إلى الإعداد والتهيئة الإدارية والتنظيمية للكوادر والملاكات العاملة الواعية المتفهّمة للمهمّات المُلقاة على عاتقها، وأنْ تُعرّفَ بأهمّية الاستثمار الاجنبي، وما نتائجه الايجابية والسلبية على مستوى العراق. ولمّا كان العراق قد مرّ بظروف قاسية وطويلة، تمثّلتْ بحروب طويلة وحصار الاقتصادي قاسٍ استمرّ لمدّة، ثُمَّ احتلاله من قوات التحالف بقيادة الولايات المتّحدة الأمريكية وحصل ما حصل (13) عاما.(غفار).

تعريف الاستثمار :

وهو رأس المال المستعمل في إنتاج السلع والخدمات وتوفيرها، وقد يكون استثمارًا ثابتًا كالأسهم والسندات، أو استثمارًا مُتغيّرًا مثل ملكية الممتلكات كـ:الأرض، أو المباني، أو المكائن والمعدّات، أو هو الأصول التي يشتريها الأفراد من أجل الحصول على دخل في الوقت الحالي أو المستقبلي.

المفهوم الاقتصادي للاستثمار الدولي أو الاجنبي:

وهو أحد الظواهر الاقتصادية التي انتشرت مع زوال عصر القوميات وظهور العالم كوحدة عالمية مكتملة الملامح، تتداخل فيها أمور: اقتصادية، وسياسية، وثقافية، واجتماعية. ويعرّفُهُ بعض الدارسين بأنّه:

انتقال رؤوس الأموال بين بلدين بقصد توظيفها بعمليات اقتصادية مختلفة :كشراء أوراق مالية، أو أموال منقولة تدرُّ ربحا، أو امتلاك عقارات تدرُّ ريعا، أو بقصد توظيفها في عمليات مثمرّة كالإقراض، أو عمليات غير مثمرّة كحفظ النقود في مصرف أو بيت للإيداع؛ تفاديا للأخطار التي قد يتعرّض لها في ظروف التوتّر السياسي والاقتصادي (الجاسم،1997).

تنقسم الاستثمارات الدولية على قسمين:

أوّلاً: الاستثمارات الاجنبية المباشرة:

وهي استثمارات يقوم بها أشخاصّ طبيعيون أو معنيون مقيمون في بلد معين خارج حدود بلدهم، وتأخذ شكل إنشاء مشاريع جديدة أو تملك حصصًا في رأس المال للشركة القائمة، على أنْ تقترن هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة هذه الشركات.

ولها أهمّية كبيرة اذ تتسابق دول العالم قاطبة، المتُقدّمة منها والنامية ومنها العراق، منذ شيوع اقتصاد السوق إلى جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة والتودّد إلى المستثمرين الاجانب والشركات المتعدّدة الجنسيات من خلال عرض رزمة من الحوافز والسماحات أو الإعفاءات الضريبية، على أمل استقطابهم والظفر بحصّة من استثماراتهم في الخارج(حسان).

وتحقّق هذه الاستثمارات مكاسب مهمّة لفائدة العراق والبلدان النامية، وتعود عليها بمجموعة من الفوائد وهي :

1) المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلّية في العراق والبلدان الأخرى.
2) نقل الخبرات والمعرفة، وتوطين التكنولوجيا في هذا البلد .
3) نقل الخبرات والمعرفة وتوطين التكنولوجيا في هذا البلد .
4) توفير مصادر تمويل جديدة بالعملة الصعبة .
5) خلق فرص عمل جديدة إضافية، والمساهمة في نموّ الاقتصاد الوطني، وكذلك تنمية الصادرات، وتحسين وضعية الميزان التجّاري .

على الرغم من ذلك توجد مُحدّدات عدّة ومخاطر تؤثّر على قرارات المستثمرين، وتدفع بهم إلى اختيار وجهة دون غيرها لاستثماراتهم وهي :

- ❖ الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي.
- ❖ شرعية نظام الحكم والتداول السلمي على السلطة والتحكّم في مُعدّلات التضخم .
- ❖ التوقيع على الاتّفاقيات الدولية على حماية المستثمرين والاستثمارات الاجنبية والالتزام بمقرّراتها .
- ❖ جودة مناخ الأعمال والبيئة المؤسّسية، ومدى تطوّر القوانين المتعلّقة بالشركات والضرائب، وسوق العمل وملائمتها .
- ❖ السياسات الاقتصادية المتّبعة في مجالات: التجّارة الخارجية، والنقد، والائتمان، و سعر الصرف، وحجم سوق الأوراق المالية، وحجم السوق، و توفّر الموارد الطبيعية.
- ❖ جودة البنى التحتية المتُمثّلة بـ: الطرق، والجسور، والموانئ، والمطارات وغيرها.
- ❖ الحوافز الحكومية من أجل تشجيع الاستثمار الاستثمارات بشكل عام والاستثمار الاجنبي بشكل خاصّ .

وتختلف أهمّية كلّ مُحدّد من هذه المحدّدات باختلاف القطاعات الإنتاجية التي تستهدفها الاستثمارات الاجنبية، واستراتيجيات المستثمرين وبلدانهم الأصلية والأفق الزمني لاستثماراتهم (قصير أم متوسّط أم طويل الأمد) (مطر،2004).

ثانياً : الاستثمار الاجنبي غير المباشر :

يأخذ الاستثمار الاجنبي غير المباشر شكلَ تملّك الاجانب للأسهم والسندات الخاصّة والحكومية في البلد المضيف، بقصد المضاربة أو الاستفادة من فروق الأسعار والأرباح التي تدرّها السندات ذات الفائدة الثابتة أو الأسهم، بشرط ألّا يحوز الاجانب من الأسهم ما يخوّلهم حقّ إدارة المشروع، ويتميّز هذا الاستثمار بكونه قصير الأجل (أحيانا يمتد إلى أسابيع أو أشهر قليله فقط)، و يتُمّ عادة من قبل مؤسّسات التمويل كالبنوك (وصناديق الاستثمار أو المستثمرين المؤسّسين مثل صناديق التقاعد وشركات التأمين).

يوفّر المستثمرون في الاستثمار الاجنبي غير المباشر عادة رأس المال النقدي من خلال شراء حصص شركة (أسهم أو سندات) من دون المشاركة في إدارتها. وتتُمّ هذه المعاملات في سوق الأوراق المالية بالنسبة للشركات المُسجّلة، على الرغم من أنّ بعض تدفّقات هذا الاستثمار تحدث أيضا في شركات غير مسجلّة، كما في حالة رؤوس الأموال المتحقّقة عند تسجيل مثل هذه الشركات في البورصة (الحديثي،2008).

المحور الثاني: القوانين والتشريعات الخاصّة في الاستثمارات الدولية:

بناء على ما أقرّهُ مجلس النواب طبقاً لأحكام الفقرة أوّلاً من المادة الحادية والستين من الدستور والمضي المدّة القانونية المنصّوص عليها في الفقرة (خامسة/أ) من المادة مائة وثمانية وثلاثين من الدستور العراقي. صدر القانون الآتي :

رقم (13) لسنة 2009 (قانون الاستثمار) وشكّلت بموجب هذا القانون هيئات عدّة منها الهيأة الوطنية للاستثمار، وهي : مسؤولة عن رسم السياسات الوطنية للاستثمار، ووضع الضوابط لها، ومراقبة تطبيق الضوابط والتعليمات في مجال الاستثمار، وتختصّ بالمشاريع الاستثمارية الاستراتيجية ذات الطابع الاتّحادي حصرا. أمّا أهداف هذا القانون، فهي :

أوّلاً : يهدف هذا القانون إلى تشجيع الاستثمارات، ونقل التقنيات الحديثة للإسهام في عملية تنمية العراق وتطويره، وتوسيع القاعدّة الإنتاجية والخدمية وتنويعها.

ثانيا : تشجيع القطاع الخاصّ العراقي والاجنبي للاستثمار في العراق من خلال توفير التسهيلات الأزمة لتأسيس المشاريع الاستثمارية، وتعزيز القدرة التنافسية للمشاريع المشمولة بأحكام هذا القانون في الأسواق المحلّية والاجنبية.

ثالثاً: تنمية الموارد البشرية حسب متطلّبات السوق، وتوفير فرص عمل للعراقيين.

رابعاً : حماية حقّوق المستثمرين وممتلكاتهم .

خامساً : توسيع الصادرات، وتعزيز الميزان التجّاري وميزان المدفوعات للعراق.

المادة (3) تعتمد الوسائل الآتية لتحقّيق أهداف هذا القانون:

- منح المشاريع التي تشملها أحكام هذا القانون الامتيازات والضمانات اللازمتين لاستمرارها وتطويرها، من خلال تقديم الدعم بما يؤمّن تعزيز القدرات التنافسية لتلك المشاريع في الأسواق المحلّية والاجنبية.
- منح المشاريع الحاصلة على إجازة استثمار من الهيأة تسهيلات إضافية وإعفاءات من الضرائب والرسوم بحسب ما ورد في هذا القانون.

أمّا المادة (10) من القانون فيتمتّع المستثمر بغض النظر عن جنسيته بالمزايا والتسهيلات والضمانات جميعها، ويخضع للالتزامات الواردة في هذا القانون. وللمستثمر العراقي والاجنبي لأغراض مشاريع الإسكان حقّ الاحتفاظ بالأرض بمقابل يحدّدُ بينه وبين مالك الأرض دون المضاربة بالأرض، وفق ضوابط تضعها الهيأة الوطنية للاستثمار وبموافقة مجلس الوزراء، وتسهّل الهيأة تخصيص الأراضي اللازمة للمشاريع الإسكانية، وتمليك الوحدات السكنية للعراقيين بعد إكمال المشروع(الحديثي،2008).

المحور الثالث: القوانين والتشريعات الخاصّة بالسماحات والإعفاءات للاستثمارات الدولية:

إنّ المسار التاريخي للتشريع القانوني والخاصّ بالاستثمارات الاجنبية لم يكن على درجة من الأهمّية ضمن حقّبة النظام السابق، لكن في المدّة الأخيرة من الحكم تَمّ إصدار قانون الاستثمار العراقي رقم (62) لعام 2002، والذي يهدف إلى تشجيع حركة الاستثمار العربية للإسهام في عملية التنمية الاقتصادية. إنّ الحوافز والامتيازات التي أصدرها هذا القانون مقارنة بالضمانات التي قدّمها قانون الاستثمار الجديد لسنة 2006 تبقى متواضعة ومحدودة إلى درجة كبيرة. لكن بعد

سقوط النظام أصدرت سلطة الائتلاف المؤقتة قانون الاستثمار الاجنبي رقم (39) في 12-9-2003 وتمّ تعديل هذا القانون بموجب الأمر (46) في 20- 12 - 2003 إذْ تضمّن حقّوق المستثمر الاجنبي في (12) قسما، علماً أنّ مجموع الأقسام هي (16) قسما ، وكان الهدف من هذا القانون هو تطوير البنى التحتية ونقل التكنولوجيا الجديدة للعراق . وعند القراءة النظرية لهذا القانون نرى أنّه قد تضمّن الكثير من الامتيازات لجذب الاستثمار الاجنبي، ولكن في الوقت نفسه يحمل في طياته الكثير من السلبيات المؤثّرة على الواقع الاقتصادي والاجتماعي في العراق، وهي:

- من حيث التوقيت : إنّ قانون الاستثمار الذي أصدرته سلطة الائتلاف المؤقتة تَمّ إصداره في ظروف غير مناسبة من ناحية التشريع القانوني الوطني. وبعبارة أخرى لا يمثّل الإدارة الوطنية للعراق في تلك المدّة، وهو على العكس من قانون الاستثمار الجديد لسنة 2006، والذي تَمّ إصداره من قبل السلطة التشريعية، والذي تضمّن متطلّبات الإدارة الوطنية كلّها.

- لم يحدّدُ القانون رقم (39) أوّلويات الاستثمار، وإنّما أطلقها على الأنّشطة جميعها المادية وغير المادية، وتشمل الاستثمارات جميعها المباشرة وغير المباشرة من دون ضوابط أو شروط لتنظيم عملية الاستثمار، في حين أنّ القانون الجديد استثنى قطاعات الاستخراج وإنتاج النفط والغاز من أحكام هذا القانون، وذلك بموجب المادة (30) من القانون المذكور آنفًا.

- وكذلك لم يعطِ أهمّية للمستثمر الاجنبي، وأعطى الحقّ للشركات المتعدّدة الجنسيات للاستثمار العراق عكس القانون الجديد، الذي أعطى أهمّية كبيرة للمستثمر الاجنبي (قانون الاستثمار رقم 13 لعام 2006).

المحور الرابع: السياسيات الضريبة المتّبعة من قبل الحكومة في تشجيع الاستثمارات الدولية:

لابُدّ من النظر إلى السياسات الضريبية على الشركات في القانون العراقي، إذْ تُعدّ الضريبة على الشركات إحدى أنواع الضرائب على الدخل ضمن الهيكل الضريبي في العراق، وتشمل: شركات الأموال الشركات المساهمة المختلطة والخاصّة، والشركات المحدودة ، وكذلك ضريبة الدخل الفردي، وشركات الأشخاص(قانون ضريبة الدخل 2008،113).

أوّلا : **ضريبة شركات الأشخاص**: يتكوّن وعاء الضرائب هذا من شركات بسيطة وتضامنية وشركات فردية. من عام 1996 إلى عام 2002 ، تراوحت مُعدّلات الضرائب بموجب قانون عام 1994 رقم 17 من 10 ٪ كحدٍ أدنى إلى 50 ٪ كحدٍ أقصى، وتمّ تعديل هذه المُعدّلات بموجب قانون عام 1999 رقم 25، عندما كانت بحدٍّ أدنى 10 ٪ و بحدٍّ أقصى 40٪. شركة مساهمة مختلطة.

ثانيا : **ضريبة الشركات** : يتكوّن وعاء الضريبة من الأرباح الناشئة عن الدخل الذي تَمّ الحصول عليه من الشركات الخاصّة)، والذي يقتصر على حقّيقة أنّ مُعدّل الضريبة الأعلى يتراوح بين 35-50٪، وهذا مُعدّل مرتفع للغاية لا يمكن أنْ يُحفّز الاستثمار الاجنبي لدخول الاقتصاد العراقي؛ لأنّ القطاع الخاصّ يحاول في كثير من الأحيان الاستفادة من هذا الاستثمار.لذلك ، إذا وُجِدَ أن مُعدّل الضريبة سيخصم أقلّ من نصف أرباحها، ولنْ يتُمّ تطبيقه إذا كانت الضريبة مرتفعة.

من هنا يمكننا القول إنّ الضرائب في العراق حتى عام 2002 لم تحفّز الاستثمار الاجنبي ، وقد تكون الزيادة في ذلك الوقت بسبب عدم القدرة على تحقّيق الاستثمار الاجنبي في العراق؛ بسبب الحصار الاقتصادي ، مع استعمالها لزيادة عائد الدخل العام (قانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1998 المُعدّل في قانون الموازنة 2008).

يستنتج ممّا سبق أنّ الضرائب السائدة على الشركات في العراق قبل عام 2003 تُعدّ معوّقة للاستثمار الاجنبي، ومن ثَمَّ لا بُدّ من إصلاحها؛ من أجل تشجيع الاستثمار في الاقتصاد العراقي سواء أكان محلّيا أم اجنبيا. لذلك سعت الهيأة العامّة للضرائب إلى تخفيض المُعدّلات الضريبية السائدة قبل عام 2003 إلى مستويات مناسبة .

وأهمّ الإجراءات التي تَمّ اتّخاذها:

أولا: وفقا للمرسوم 2004 (1) رقم 49 والفقرة 3 أ(1) ، تخضع الشركات المحدودة والشركات المساهمة والشركات الاجنبية في العراق أو الشركات المنشأة بشكل دائم في العراق لضريبة الدخل بنسبة 15 ٪ ، ومن ثَمَّ يتُمّ تخفيض مُعدّل الضريبة من 35 ٪ إلى 15 ٪ ، وهو مستوى مناسب جدا ومشجّع للمستثمرين.

ثانيا: في حدود (10-40) ٪ ، انخفضت ضريبة الدخل الشخصي بشكل كبير جدا ، وأصبح ، وفقا للترتيب المذكور، في حدود (3-15)٪.

ثالثا: التعريفات تَمّ تعليق التعريفات جميعها المفروضة على الواردات إلى العراق برقم الطلب رقم (38) لسنة(2003) (2). وأكدّ الأمر (54) لسنة 2004، ويحلّ محلّ التعريفات جميعها المفروضة على الواردات بفرض ضريبة إعادة إعمار بنسبة 5% على السلع المستوردة إلى العراق من الدول جميعا، ابتداء من (01/01/2004. (3) إعفاء بعض السلع مثل: الغذاء، والدواء، والمعدّات الطبية والملابس، والكتب وغيرها. يأتي هذا التخفيض الكبير بعد أنْ كان مُعدّل التعريفة في حدود 1 ٪ -200% % .

رابعا: الموافقة على قانون الاستثمار العراقي رقم 13 لسنة 2006 (1) ، بما في ذلك الإعفاءات على النحو المبيّن في المادة 15 من القانون (تقرير الأمم المتّحدة السنوي عن الاستثمار العالمي نيويورك-2005).

- تُعفى المشاريع الحاصلة على رخصة استثمار من هيأة الاستثمار الحكومية من الضرائب والرسوم لمدّة (10) سنوات من تاريخ بدء التشغيل التجّاري ، حسب منطقة التطوير. لمجلس الوزراء اقتراح مشروع قانون لتمديد إعفاءات إضافية ومنحها، أو مزايا أخرى لأي مشروع أو دائرة أو منطقة.

- يمكن لهيأة الاستثمار الحكومية زيادة عدد سنوات الإعفاء من الضرائب والرسوم إلى (50) سنة، إذا تجاوزت نسبة المساهمات في المشروع للمستثمرين العراقيين (15%). كما تضمّن الإعفاء تعريفات ، كما جاء في القانون والمادة (17) من الوكالة.

- إعفاء الأصول المستوردة لغرض مشروع استثماري مشروط بدخول العراق خلال (3) سنوات من تاريخ منح رخصة الاستيراد.

- إعفاء الأصول المستوردة اللازمة لتوسيع أو تطوير أو تحديث المشروع من الرسوم ، إذا أدّى ذلك إلى زيادة القدرة التصميمية.

- الإعفاء من الالتزامات لقطع الغيار المستوردة لأغراض المشروع ، على ألّا تتجاوز قيمة هذه الأجزاء 20٪ من القيمة المشتراة للأصل.

- إعفاء المشاريع الفندقية، والمؤسّسات السياحية، والمستشفيات والمؤسّسات الصحّية، والمؤسّسات التعليمية من رسوم الاستيراد على الأثاث والمواد الاستهلاكية؛ لغرض التحدّيث والتجديد أربع مرات في السنة الواحدة.

ممّا سبق يتّضح أنّ المشرّع العراقي وبالتعاون الكامل مع السلطات الضريبية العامّة بوزارة المالية كان سخيّا في منح تخفيضات وإعفاءات ضريبية مباشرة وغير مباشرة للمستثمرين الخارجيين؛ لتشجيع الاستثمار في Iraq.In على وجه الخصوص ، تلك المدرجة في قانون الاستثمار لعام 2006 رقم 13 معفاة تماما لمدّة 10 سنوات. لذلك ، من الضروري تبسيط الإجراءات الضريبية التي تتبّعها الدولة. ومع ذلك ، وعلى الرغم من الحوافز والإعفاءات الضريبية التي وضعتها الدولة لجذب الاستثمار الاجنبي ، بسبب العيوب أو التطبيق المعقّد للنظام الضريبي المحلّي ، فإنّ التعامل مع الاستثمار الاجنبي قد يكون جيدا من الناحية النظرية ، إلّا أنّ تطبيقه العملي مرهقٌ للغاية، ويؤدّي إلى فقدان الجزء الأكثر أهمّية من الفوائد للمستثمرين الأجانب. ومن هنا ، فإنّ التدريب على إدارة النظام الضريبي للمستثمرين الأجانب يتطلّب من الدولة اختيار العنصر الواعي الذي تَمّ اختياره ومراعاة المصلحة العامّة.

ولمّا كانت الصعوبات والعقبات غالبا ما تنشأ نتيجة التناقضات الخفيّة بين قانون الاستثمار وقانون الضرائب ، فإنّ البرلمانيين في البلدان التي اختارت سياساتها الخاصّة بتشجيع الاستثمار بإرادتها الحرّة يحتاجون إلى مراعاة إجراءات التنسيق بين قانون الاستثمار وقوانين الضرائب المتعدّدة ، وربما تكون أهمّ مزايا النظام الضريبي الأمثل لعلاج الاستثمار الاجنبي هي: العدالة، والوضوح والاستقرار[1].

المبحث الثالث

الإعفاءات الضريبية ودورها في خلق الفرص الاستثمارية الدولية في العراق بالتطبيق في هيأة ضرائب واسط /هيأة استثمار واسط.

تَمّ التطرّق في الجانب النظري في المباحث السابقة، وسيتُمّ عرض نتائج فقرات الاستبانة وتحليلها باستعمال الانحراف المعياري.

الإعفاءات الضريبية في العراق يشير الجدول (1) إلى التحليل الإحصائي لاستجابات أفراد عيّنة الدراسة حول مُتغيّر الإعفاءات الضريبية، إذ يتضمّن الجدول المذكور: الأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية، والأهمّية. وسيتُمّ عرض نتائج وتحليلها. النسبية (20) (22) (23) .

[1] مديرية إحصاء محافظة واسط 2010

الجدول (1): الإعفاءات الضريبية في العراق

ت	إجابات أفراد العيّنة					المؤشّرات الإحصائية		
	اتّفق تماماً	اتّفق	محايد	لا اتّفق	لا اتّفق تماماً	الوسط الحسابي	الأهمّية النسبية %	الانحراف المعياري
	(5)	(4)	(3)	(2)	(1)			
X1	8	6	4	2	4	3.46	69%	1.103
X2	9	3	3	4	5	3.50	70%	1.506
X3	6	5	4	6	3	1.50	30%	1.142
X4	10	4	5	4	1	4.25	85%	0.899
X5	7	7	6	2	2	4.13	82%	0.899
الوسط الحسابي الموزون و الانحراف المعياري والأهمّية النسبية						3.368	67%	1.109

X 1: اتّفقت عيّنة الدراسة بموجب جدول (1)، والمتعلّق بالإعفاءات الضريبية، و تهدف الدولة من ورائها لتحقّيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وكان الوسط الحسابي لها (3.46) وبانحراف معياري (1.103).

X 2: من الجدول (1) إنّ وجود إعفاءات أو تخفيضات ضريبية تساعد في تهيئة بيئة مناسبة لنموّ الاستثمارات، وقد حصلت على وسط حسابي مقداره (3.50) ممّا يدُلّ على استجابة عيّنة الدراسة لحركة المقياس، وبانحراف معياري (1.506)، وهذا يعني أنّ الإجابة محايدة.

X 3: من الجدول (1) اتّضح تباين الأنّظمة في مختلف الدول في منحها للإعفاءات الضريبية بهدف جذب الاستثمار الاجنبي المباشر. وحصلت هذه الفقرة على وسط حسابي (1.50)، وانحراف معياري (1.142)، وهذا يدُلّ على أنّ الإعفاءات الضريبية لها دور في جذب الاستثمارات الحالية.

X 4: من الجدول (1) تبيّن أنّ توحيد الإعفاءات الضريبية في قانون واحد لحلّ مشاكل التعارض مع القوانين الأخرى، وحصلت هذه الفقرة على وسط حسابي (4.25) وانحراف معياري (0.889) وحصلت هذه الفقرة على أعلى وسط حسابي.

X 5: من الجدول (1) إنّ تخفيض مدّة الإعفاءات الضريبية التي تتراوح بين (10-5) سنوات إلى مدّة أقلّ تساعد في تقويم تلك المشاريع، وحصلت هذه الفقرة على وسط حسابي مقداره (4.13) وانحراف معياري (0.889) وهذا يدُلّ أنّ

المُتغيّرات الخمسة للأسئلة المذكورة آنفا حصلت على وسط حسابي (3.368) وانحراف معياري (1.109). وهذا يدُلّ على أنّ المُتغيّر مُتغيّر واضح بالنسبة لأفراد عيّنة الدراسة.

أمّا البيئة الاستثمارية للاستثمار الاجنبي في العراق، فيشير الجدول رقم (2) إلى التحليل الإحصائي لاستجابات أفراد عيّنة الدراسة حول مُتغيّر الاستثمار الاجنبي في العراق، اذ يتضمّن الجدول المذكور: الأوساط الحسابية، و الانحرافات المعيارية، والأهمّية النسبية.

الجدول (2): التحليل الإحصائي لاستجابات أفراد عيّنة الدراسة حول مُتغيّر الاستثمار الاجنبي في العراق

ت	إجابات أفراد العيّنة					المؤشّرات الإحصائية		
	اتّفق تماماً	اتّفق	محايد	لا اتّفق	لا اتّفق تماماً	الوسط الحسابي	الأهمّية النسبية %	الانحراف المعياري
	(5)	(4)	(3)	(2)	(1)			
X6	6	5	6	4	3	2.1	40%	0.933
X7	7	7	6	2	2	3.83	77%	1.203
X8	8	4	3	5	4	4.75	95%	1.442
X9	6	4	7	4	3	3.38	68%	1.439
X10	9	3	4	4	4	1,25	25%	0.847
الوسط الحسابي الموزون و الانحراف المعياري والأهمّية النسبية.						3.062	61%	0.972

يلاحظ من خلال الجدول (2):

X6: إنّ العراق يسعى إلى جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة بخطوات سريعة، وكانت إجابات العيّنة متعلّقة، إذْ إنّ الوسط الحسابي لهذا السؤال (2.10) وبانحراف معياري (0.933)، ويشير إلى أنّ العيّنة متّفقون على هذا السؤال.

X 7: من الجدول (2) تشير الإجابات إلى أنّ العراق بحاجة إلى هذا النوع من الاستثمارات، وقد بلغ الوسط الحسابي لهذا السؤال (3.83)، وانحراف معياري (1.203). وتبيّن أنّ الوسط الحسابي مرتفع، ويشير إلى اتّفاق آراء العيّنة على هذا السؤال.

X 8: من الجدول (2) يتوقّع أنّ العراق له مستقبل جيدٌ في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في السنوات القادمة، إذْ بلغ الوسط الحسابي (4.75)، وهو أعلى وسط حسابي، و بانحراف معياري (0.442). ويشير إلى أنّ العيّنة متّفقون على هذا السؤال.

X 9: من الجدول (2) يتقيّدُ المستثمر الاجنبي من الموارد الطبيعية الموجودة في البلد، إذْ بلغ الوسط الحسابي (3.38)، و الانحراف المعياري (1.439)، ما يدُلّ على أنّ أفراد العيّنة متّفقون على هذا السؤال.

X 10: من الجدول رقم (2) إنّ عدم قدوم الاستثمارات للبلد يعود إلى أنّ العراق يخضع للبند السابع، إذْ بلغ الوسط الحسابي (1.25)، و الانحراف المعياري (0.847). وتشير هذه الفقرة إلى تطابق آراء العيّنة.

يشير الجدول رقم (2) إلى أنّ الوسط الحسابي العام (3.062)، وانحراف معياري (0.972)، وهو مرتفع لمحور الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق.

البيئة الاستثمارية في محافظة واسط: يشير الجدول رقم (3) إلى التحليل الإحصائي لاستجابات أفراد العيّنة الدراسية حول مُتغيّر البيئة الاستثمارية في محافظة واسط ،إذْ يتضمّن الجدول المذكور: الأوساط الحسابية، و الانحرافات المعيارية، والأهمّية النسبية.

الجدول (3): التحليل الإحصائي لاستجابات أفراد العيّنة الدراسية حول مُتغيّر البيئة الاستثمارية في محافظة واسط

ت	إجابات أفراد العيّنة					المؤشّرات الإحصائية		
	اتّفق تماماً	اتّفق	محايد	لا اتّفق	لا اتّفق تماماً	الوسط الحسابي	الأهمّية النسبية %	الانحراف المعياري
	(5)	(4)	(3)	(2)	(1)			
X11	12	6	2	3	1	4.17	83%	1.090
X12	10	4	6	2	2	4.38	97%	0.381
X13	8	8	3	2	3	2.79	56%	1.318
X14	6	6	2	6	4	3.10	60%	1.444
X15	12	6	3	2	1	2,88	58%	1.676
الوسط الحسابي الموزون و الانحراف المعياري والأهمّية النسبية.						17.32	70%	1.182

X 11: من الجدول (3) لا يوجد اتّفاق في الآراء المحلّية في محافظة واسط حول أهمّية الاستثمارات المالية، وقد كانت بوسط حسابي (4.17) وانحراف معياري (1.090) يشير إلى أنّ الآراء مطابقة في هذا السؤال .

X12: من الجدول (3) هناك قلّة خبرة في الكوادر العاملة في هيأة استثمار محافظة واسط ،وبلغ الوسط الحسابي (4.38)، وبانحراف معياري (0.381)، وهو أعلى وسط حسابي. ويبيّن أنّ أفراد العيّنة متّفقون على هذا السؤال.

X 13: من الجدول (3) تتّضح قلّة المعارض الدولية في محافظة واسط؛ للتعرّف على الصناعات الدولية، إذْ إنّ الوسط الحسابي لهذا السؤال (2.79)، وبانحراف معياري (1.318). وتبيّن أنّ أفراد العيّنة متّفقون على هذا السؤال.

X 14: من الجدول (3) هناك مشكلة تتعلّق بمسألة النزاعات حول الملكية عطّلتْ الكثير من الاستثمارات الاجنبية المباشرة، وبلغ الوسط الحسابي (3.10)، والانحراف المعياري (1.444). وقد تبيّن أنّ أفراد العيّنة متّفقون في هذا السؤال.

X 15: من الجدول (3) هناك تخلّف في البنى التحتية في محافظة واسط، ممّا يعطّل جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة للمحافظة بوسط حسابي (2.88)، وانحراف معياري (1.676). وقد تبيّن أنّ أفراد العيّنة متّفقون على هذا السؤال.

يشير الجدول رقم (3) إلى أنّ الوسط الحسابي العام لهذه الفقرة هو (17.32)، ومرتفع لمحور البيئة الاستثمارية في محافظة واسط.

أمّا المتطلّبات القانونية والإدارية: فيشير الجدول رقم (4) إلى أنّ التحليل الإحصائي لاستجابة أفراد العيّنة الدراسية حول مُتغيّر المتطلّبات القانونية والإدارية، إذْ يتضمّنها الجدول المذكور: الأوساط الحسابية، و الانحرافات المعيارية، والأهمّية النسبية.

الجدول (4): التحليل الإحصائي لاستجابة أفراد العيّنة الدراسية حول مُتغيّر المتطلّبات القانونية والإدارية.

ت	إجابات أفراد العيّنة					المؤشّرات الإحصائية		
	اتّفق تماماً	اتّفق	محايد	لا اتّفق	لا اتّفق تماماً	الوسط الحسابي	الأهمّية النسبية %	الانحراف المعياري
	(5)	(4)	(3)	(2)	(1)			
X16	10	6	4	3	2	3.54	71%	0.779
X17	8	8	4	2	2	4.29	86%	1.122
X18	6	6	2	2	6	2.63	53%	1.764
X19	10	6	2	1	5	3.33	67%	0.637
X20	8	4	3	3	3	4,13	83%	0.899
الوسط الحسابي الموزون و الانحراف المعياري والأهمّية النسبية.						3.584	72%	1.040

X 16: بموجب الجدول (4) إنّ قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006، وتعديلاته غير كافٍ لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة، إذْ بلغ الوسط الحسابي (٣,٥٤)، وانحراف معياري (0.779)، وهو مرتفع. ويشير إلى اتّفاق أفراد العيّنة.

X17: بموجب الجدول (4) إنّ الفساد المالي والاداري يعطّل القوانين والإجراءات الإدارية، إذْ بلغ الوسط الحسابي (4.29)، وبانحراف معياري (1.122)، وهو أعلى وسط حسابي. ويشير إلى اتّفاق آراء العيّنة.

X18: يشير الجدول (4) إلى عدم الالتزام بالأوامر التنفيذية من قبل المواطن؛ لغياب الرادع القانوني. وبلغ الوسط الحسابي (2.63)، وانحراف معياري (1.764). ويشير هذا السؤال إلى اتّفاق أفراد العيّنة.

X19: يشير الجدول رقم (4) إلى أنّ عدم الاستقرار السياسي يعطّل الاستثمارات الاجنبية للبلد ومحافظة واسط بشكل خاصّ، إذْ بلغ الوسط الحسابي(3.33)، وانحراف معياري(0.637) .ويشير هذا السؤال إلى اتّفاق أفراد العيّنة.

X20: يشير الجدول (4) إلى أنّ عدم حلّ مشكلة تخصيص الأراضي، وتخليصها من التجاوزات يؤدّي إلى عزوف المستثمر، وخسارة جذب الأموال للمحافظة. وقد بلغ الوسط الحسابي (4.13) وبانحراف معياري (0.899). ويشير إلى اتّفاق أفراد العيّنة.

ويشير الجدول الرقم (4) المتعلّق بالمتطلّبات القانونية والإدارية، وتبيّن أنّ الوسط الحسابي لهذا المحور (3.584)، والانحراف المعياري (1.040)، وهو مرتفع لهذا المحور.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات:

المحور الأوّل الاستنتاجات:

1. إنّ التعديلات الواردة في قانون الاستثمار لم تصل إلى مستوى من النضوج، يجعلها تتجاوز على ما ورد من سلبيات في قانون الاستثمار رقم (١٣) لعام ٢٠٠٦.
2. إنّ الاستثمار الاجنبي المباشر يساعد في تحفيز القطاعات الاقتصادية وتنشيطها.
3. يُسهم الاستثمار المباشر في زيادة الدخل القومي، وكذلك زيادة نصيب الفرد من الدخل، وتحقّيق الرفاهية الاقتصادية للبلد.
4. فيما يتعلّق بالإعفاءات الضريبية في العراق فإنّ زيادة منح الإعفاءات وتخفيض الضرائب على المستثمر شجّعه على استثمار رؤوس أمواله في المجال المطلوب.
5. أمّا فيما يتعلّق بالاستثمار الاجنبي المباشر، فهناك ضعف في التشريعات المحلّية، التي تساعد على تقليل الهدر في الوقت والجهد؛ لكي تستطيع أنْ تأتي بالحلّ الذي يتجاوز الإطار القانوني، الذي في وجوده كان عائقًا أمام المستثمر.
6. عدم توفّر الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي في العراق، وكذلك دمار البنى التحتية فيه نتيجة لما مرّ به العراق من ظروف صعبة بسبب الحروب، أدّى إلى تعطيل جذب الاستثمارات إليه؛ لذلك لابُدّ من توفير الأمن في البلد وتطوير البنى التحتية فيه، لجذب المستثمرين الاجانب وضمان حقّوقهم وتوفير الحوافز لهم.
7. لابُدّ من إعادة النظر في قانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦؛ لأنّ تعديلاته السابقة غير كافية لجذب الاستثمارات الاجنبية إليه.
8. العمل على خلق بيئة تنافسية من خلال عمل المستثمر بمراجعة القوانين، التي تعيق عمله كمستثمر.

9. أمّا فيما يخصّ محافظة واسط: فإنّ محافظة واسط تمتلك مؤهّلات اجتماعية واقتصادية وجغرافية، ممّا يؤهّلها؛ لأنّ ترتقي بمستوى حياة الأفراد إلى المستوى الواجب تحقّيقه، إذا تَمّ استغلال تلك المؤهّلات الاستغلال الأمثل.
10 إنّ العملية الاستثمارية لابُدّ أنْ تحظى برضى المواطن الواسطي إذا ما أريد لها أنْ تأخذ بعداً اجتماعياً من خلال ما يُقدّم للمواطن من خدمات بسبب هذه العملية الاستثمارية.
11 غياب خريطة استثمارية للمحافظة سيربك عملية الاستثمار، والبني ستكون في هذه الحالة عملية فوضوية لا تخدم المواطن الذي ينتظر منها الكثير.

المحور الثاني التوصيات:

1. التأكيد على توفير المؤهلات الإدارية والتنظيمية لتحقّيق هدف العملية الاستثمارية واستغلال الموارد بما يحقّق أفضل الخدمات.
2. إعطاء أهمّية خاصّة للاستثمارات الاجنبية التي تعتمد على المعرفة والتقنية العالية لتنشيط أداء الكوادر العراقية ورفع كفاءتها؛ لمسايرة التطوّر التكنولوجي في البلدان المتُقدّمة.
3. وضع سياسة ضريبية تضمّن تطوير الأجهزة الضريبية بما الحصول على الإيرادات اللازمة والمتناسبة مع الإيرادات الضريبية؛ لغرض إنفاقها في تمويل المشاريع الخدمية والعامّة وتحقيق المنافع المتوخّاة منها.
4. اتّخاذ الإجراءات اللازمة من قبل الدولة؛ لتطوير الجهاز المصرفي بما يناسب التطوّر الحاصل في البلدان المتُقدّمة لرفع مستوى الخدمة المصرفية التي يتطلّبها النشاط الاستثماري الاجنبي داخل العراق.
5. توفير البنى التحتية من: طرائق، وجسور، وموانئ، وماء، وكهرباء، وخدمات، ومؤسّسات قضائية، وتشريعية، وتنفيذية في غاية الشفافية والنزاهة، والعمل على إزالة المعوّقات كافّة، التي تحول دون عمل المستثمرين الاجانب.
6. ضرورة توحيد الإعفاءات الضريبية في قانون واحد، تسهُلُ عملية الرجوع إليه عند التقويم، وحلّ مشاكل التعارض والتناقض بين بعض القوانين.
7. تقليص مدّة الإعفاءات الضريبية إلى مدّة اقصى، وإعادة النظر في الإعفاءات الضريبية لغرض تحسين أداء المشاريع.
8. في حالة توقّف المشروع الاستثماري عن العمل لأسباب قاهرة يجب أنْ يتوقّف مدى سريان الإعفاء الضريبي وتعاود سريانها عند بدأ المشروع.
9. إقامة المشاريع لغرض تطوير البنى التحتية في واسط وهي:

أ. إنشاء مصفى نفطي جديد.
ب. إنشاء فندق سياحي بمواصفات حديثة.
ت. إنشاء مدينة سياحية ومدينة رياضية.
ث. إنشاء معمل حديث للطابوق بمواصفات عالمية.
ج. إنشاء معمل اسمنت وإنشاء مطار دولي.
ح. (إنشاء معامل للتغذية: أفران، معامل تعليب، مطاحن جديدة).
خ. إكمال المشاريع المتوقّفة عن العمل من خلال دعمها بالأموال اللازمة.

المصادر والمراجع

أوّلاً المصادر العربية:

(1): د. ناجحة عباس علي / د. محمد عباس أحمد / بحث عن الإعفاءات الضريبية والاستثمار /2013.

(2): منى الادلبي - القانون المالي - الإعفاءات الضريبي / التصنيف: القانون المالي رقم الصفحة ضمن المجلّد: 476 جزء: الضريبة.

(3): د. دريد محمود السامرائي / الاستثمار الاجنبي / المعوّقات والضمانات القانونية 2006 / ص (175).

(4): صلاح الدين حامد الحديثي وإيمان أحمد حسن (بحث): الإعفاء الضريبي كعامل جذب للاستثمار الاجنبي في العراق2013.

(5): د. عبد الناصر نور الضرائب ومحاسبتها / 2002 / ص (34)، (35).

(6): رابح رتيب، أهمّ المشكلات العملية التي يمكن أن تثار من جرّاء تطبيق الإعفاءات الضريبية الواردة في والمجتمعات العمرانية (القاهرة 1994) قانون الاستثمار

(7): جمهورية العراق مجلس الوزراء، دستور جمهورية العراق، ط 2، نيسان 2006 صفحات متفرّقة مجلّة كُلّية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخاصّ بمؤتمر الكُلّية (54).

(8): ظافر طاهر حسّان / بحث عن دور الاستثمار الاجنبي في تفعيل السياسة الخارجية العراقية دراسات دولية / العدد 44.ش

(9): د. هناء عبد الغفار / الاستثمار الاجنبي المباشر والتجّارة الدولية / من ص 13 إلى 16.

(10): مجلّة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية / المجلّد 12 / العدد (1) لسنة 2010.

(11): محمد مطر / إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العلمية جامعة البتراء /15-6-2004 ص 37 و 38.

(12) –" د. الحديثي، صلاح الدين حامد، الإعفاء الضريبي هل يُشجّع الاستثمار الاجنبي، مجلّة التجّارة العدد الثامن اب 2008.

(13) : د. الحديثي صلاح الدين حامد، تحدّيات الاستثمار الاجنبي في العراق جريدة الصباح العدد 1496 في 22/09/2008 القوانين والتشريعات:

(14): قانون الاستثمار رقم 13 لعام 2006.

(15): قانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982 وتعديلاتها بموجب قانون الموازنة 2008.

(16) : التقرير السنوي للأمم المتّحدة عن الاستثمار العالم نيويورك - 2005.

(17): مديرية إحصاء محافظة واسط 2010.

(18) : وزارة الزراعة - مديرية زراعة واسط شعبة الإحصاء 2011.

(19) : جمهورية العراق - الهيأة الوطنية للاستثمار في العراق - البيئة التشريعية.